«الأهلي» يعين فوزي الثنيان بمنصب مدير عام شؤون مجلس الإدارة

أعلن البنك الأهلي الكويتي تعيين فوزي ثنيان علي الثنيان، بمنصب مدير عام شؤون مجلس الإدارة، وهو يتمتع بخبرة إدارية ومالية طويلة امتدت لمدة 33 سنة، كما قضى العشر سنوات الأولى منها في شركتين بقطاع الاستثمار، ثم التحق بالعمل لدى بنك الكويت المركزي لمدة 16 سنة ثم انتقل للعمل بعد ذلك في بنك الخليج لمدة سبع سنوات.

فوزي الثنيان

بدأ حياته المهنية في العمل لدى الشركة العربية لتداول الأوراق المالية (ACTS)، حيث شغل فيها عدة مناصب كان آخرها منصب نائب المدير العام، ثم التحق بعدها للعمل بشركة الاستشارات المالية الدولية (IFA) بمنصب نائب المدير العام حتى 1990.

بعد ذلك انتقل الثنيان للعمل لدى بنك الكويت المركزي بمنصب نائب المدير ثم شغل منصب مدير إدارة العمليات الأجنبية لمدة 16 عاما، ثم انتقل بعدها في عام 2006 للعمل لدى بنك الخليج، بمنصب مدير عام شؤون مجلس الإدارة وذلك حتى عام 2013.

وأخيرا التحق للعمل لدى البنك الأهلي الكويتي، حيث سيتولى الثنيان إدارة شؤون مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تكليفه بمهام هيكلة وتطوير مكتب الحوكمة التابع لمجلس الإدارة بالبنك الأهلي الكويتي بما لديه من خبرة واسعة في هذا المجال.

«الوطني»: ارتفاع التضخم إلى 2,7٪ على أساس سنوي بديسمبر

قال تقرير اقتصادي صادر عن بنك الكويت الوطني ان معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في الكويت ارتفع بشكل طفيف الى 2,7٪ على أساس سنوي في ديسمبر، من 2,6٪ في نوفمبر. ورغم أن هذا الارتفاع ضئيل، الا انه كان مفاجئا حيث كانت التوقعات تشير إلى تراجع حاد في ديسمبر نتيجة تأثير قاعدة المقارنة. ورغم أن التضخم يتوقع أن يبقى عند مستويات معتدلة خلال 2014، إلا أن هذا الارتفاع غير المتوقع قد يدفعنا خلال الأشهر المقبلة إلى رفع توقعاتنا لمعدل التضخم أعلى من 3٪ المتوقعة حاليا. أما بالنسبة لكامل العام 2013، فقد بلغ معدل التضخم 2,7٪، وهو أقل مستوى له منذ 9 سنوات. وذكر التقرير ان الارتفاع المفاجئ في التضخم جاء نتيجة شريحة الخدمات المنزلية، أي الإيجارات بشكل أساسي، التي قد شهدت ارتفاعا أكبر من المتوقع بواقع 2٪ على أساس شهري. إلا أن هذا المكون قد شهد انخفاضا على أساس سنوي الى 3,6٪ في ديسمبر من 4,7٪ في نوفمبر، رغم أن هذا الانخفاض جاء أقل من المتوقع. وقد تظهر الحركة في هذه الشريحة متقلبة نتيجة أساليب القياس، لكن البيانات الأخيرة تشير الى تسارع معدل التضخم السنوي لهذه الشريحة إلى نحو 8٪ محسوبا لفترة 12 شهرا، متخطيا بدرجة كبيرة معدل التضخم العام. ومن الممكن أن يكون ذلك إشارة الى نقص المعروض السكني مما يدفع إلى ارتفاع الإيجار.

وأضاف التقرير انه على الرغم من ذلك، فقد كانت شريحة الإسكان الشريحة الوحيدة التي تركت تأثيرا سلبيا ملحوظا على معدل التضخم السنوي الأساسي في الفترة ما بين نوفمبر وديسمبر، في الوقت الذي شهدت فيه أغلبية مكونات المؤشر الأخرى ارتفاعات كبيرة، كما هو جلي في شريحة الملابس والأحذية وشريحة المفروشات والصيانة، اللتين شهدتا تسارعا في التضخم خلال الأشهر الأخيرة. ويعكس ذلك استعادة الأسعار قوتها في شريحة الملابس والأحذية بعد الهبوط الذي شهدته في العام الماضي، كما شهدت أيضا شريحة المفروشات والصيانة ارتفاعات كبيرة في الأسعار على أساس شهري، وذلك خلال الأربعة أشهر الماضية.

في الوقت نفسه فقد ارتفع معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية لأول مرة منذ سبعة أشهر الى 2,8٪ على أساس سنوي في ديسمبر من 2,4٪ في نوفمبر. ولا تزال هذه النسبة أقل بكثير من أعلى مستوى سجلته في مايو عند 6,3٪. وقد جاء التباطؤ في أسعار المواد الغذائية خلال الأشهر القليلة الماضية نتيجة تباطؤ الأسعار العالمية. ورغم أن الأسعار العالمية لاتزال في تراجع مستمر، إلا أن التراجع في تضخم الأسعار المحلية في المواد الغذائية يبدو أنه كان اكبر في النصف الثاني من 2013 مما قد يتسبب ببعض الارتفاع خلال الأشهر المقبلة.

وبصفة عامة، تشير التحركات المذكورة أعلاه الى احتمالية ارتفاع الضغوط التضخمية الأساسية ولكن بشكل بطيء جدا. وعلى الرغم من أن معدل التضخم باستثناء المواد الغذائية الذي يعتبر أحد مقاييس التضخم الأساسي قد انخفض الى 2,6٪ من 2,7٪ في نوفمبر، إلا أن ذلك قد جاء نتيجة تأثره بمكونة الإسكان المتقلبة بطبيعتها. وعند استثناء كل من المواد الغذائية والإسكان، يتبين لنا أن التضخم قد استعاد نشاطه بشكل حاد خلال الأشهر الأخيرة. وعلى الرغم من ذلك، فإننا لا نزال عند توقعاتنا ببقاء الضغوطات التضخمية محدودة خلال العام 2014 وذلك نتيجة كل من قوة الدولار (الذي يساهم في الحد من ارتفاع أسعار البضائع المستوردة بسبب سياسة سعر صرف الدينار) بالإضافة الى اعتدال النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم في دول مجلس التعاون المجاورة. ومع ذلك، فإن البيانات الأخيرة للتضخم في العام 2013 تشير الى احتمال ارتفاع معدل التضخم لكامل العام 2014 من 30٪ التي نتوقعها حاليا، إلى نحو 3,5٪.

«بيتك» يشارك في برنامج تدريبي عالمي عن القيادة في بيئات الأعمال في «هارفارد»

شارك بيت التمويل الكويتي (بيتك) في برنامج تدريبي مصمم للقياديين والتنفيذيين في جامعة هارفارد الأميركية عن القيادة في بيئات الأعمال المختلفة من خلال النقاش والتحاور حول أفضل الممارسات العالمية لمؤسسات مرموقة واقتصاديات دول وأفراد ذات شأن عالمي، وذلك استمرارا لسياسة «بيتك» في تطوير موارده البشرية واهتماما بالطاقات الشبابية وتطويرهم في مجالات القيادة.

وكانت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي قد اختارت «بيتك» لكونه مؤسسة مالية رائدة على المستوى المحلي والعالمي ويضم طاقات شبابية قيادية متمكنة يمكن الاستفادة منها عبر تطويرها وصقل مهاراتها في برامج ضخمة يعود نفعها على «بيتك» والكويت بشكل عام، ومثل «بيتك» المدير التنفيذي للتعويضات والمزايا وإدارة الأداء أحمد النوري، واستمر البرنامج 6 أشهر بحضور ما يقارب 134 مشاركا من دول مختلفة يزيد عددها على 40 دولة على مستوى العالم، اجتمعوا لإبداء آرائهم حول المواضيع المتنوعة المطروحة من خلال استخدام خبراتهم كقياديين وتبادلها مع المشاركين بهدف الاستفادة من الممارسات الإيجابية وأساليب التعامل مع الممارسات المعقدة في إطار المنهج العام للبرنامج والذي يهدف إلى صقل المهارة القيادية.

وتناول البرنامج الذي يتألف من أربعة أجزاء، مواضيع ودراسات مهمة وغنية بالمعلومات والأفكار الجديدة تلاقي تطلعات القياديين والتنفيذيين للمضي قدما في تحقيق النجاح.

أحمد النوري يتسلم شهادة اجتياز البرنامج

عودة الطلب على اليخوت والقوارب يؤشر لارتفاع الثروات

واحد من كل 44 كويتياً يملك قارباً

منى الدغيمي

كشفت دراسة حديثة أن واحدا من بين كل 44 كويتيا يمتلك قاربا على الأقل. وتشير الدراسة التي عُرضت بمعرض اليخوت الأسبوع الماضي الى ولع الكويتيين بامتلاك اليخوت، إذ تحتل الكويت المرتبة الثانية بعد الإمارات من حيث إقبال العملاء على سوق اليخوت والقوارب في المنطقة. ويتراوح عدد المراسي في الكويت ما بين 1800 إلى 2000 مرسى، مستخدمة جميعها.

وحسب مختصين تحدثوا لـ «الأنباء» فإن هناك نشاطا في سوق اليخوت والقوارب في الكويت وسجل نموا سنويا بلغت نسبته 10٪ تقريبا وهو عكس الوضع الذي كان سائرا ابان الازمة المالية في 2008 والسنوات التي لحقتها حتى نهاية 2011، ويؤشر ذلك الى ارتفاع الثروات لدى الناس وعودة الطلب على المقتنيات الفاخرة غير الاساسية.

ويقول ممثل شركة الغانم مارين، وكلاء منتجات بومبارديه، ثنيان الغانم إن الكويتيين من عشاق اقتناء القوارب واليخوت لارتباطهم التاريخي بالبحر، مشيرا الى ان السوق الكويتي من الأسواق الأكثر والأقوى شرائيا، مقارنة بالأسواق الخليجية.

ويشير الى ان الكويتي عادة يرغب في اقتناء القوارب الصغيرة إلى متوسطة الحجم في معدل 36 قدما، لأنها تتميز بسهولة النقل ولا تحتاج بالضرورة إلى مرسى مائي والذي يعتبر عائقا يحول دون اقتناء اليخوت التي يتجاوز حجمها 61 قدما. ويقول ان اليخوت التي تقدر بأثمان باهظة تتجاوز 5 ملايين دولار الطلب عليها قليل لأنها تحتاج الى مراس خاصة بها. ويدعو الغانم الجهات المختصة الى الاهتمام بسوق اليخوت المحلية من خلال منح تسهيلات قانونية عبر منح التراخيص لعدد من المراسي لدعم هذا القطاع السياحي الحيوي. ويعلق الغانم آماله على اكتمال مشروع لآلئ الخيران لاحتوائه على 3 مراس والتي من شأنها ان تساعد على استيعاب الطلب الموجود على مستوى السوق الكويتي.

ويقول محمد مصطفى كرم من شركة مصطفى كرم ان أعداد القوارب في الكويت تفوق 20 ألف قارب، مشيرا الى ان القوارب التي تشهد طلبا في السوق يتراوح حجمها بين 25 و35 قدما وتقتنيها الأسر الكويتية للرحلات القريبة، متفقا في ذلك مع الغانم.

ويضيف ان 80٪ من الكويتيين يقتنون القوارب المتوسطة الحجم من صناعة الإمارات والبحرين. ويشرح ان اليخوت تمثل فقط 20٪ من العدد الإجمالي للقوارب في الكويت، حيث تراجع الطلب عليها مع الأزمة العالمية فيما شهد الطلب عليها تعافيا نسبيا خلال 2013. ويوضح ان نوع اليخوت التي تطلب في الكويت يتراوح حجمها عادة بين 40 و75 قدما، وان اليخوت الأكثر استخداما والأمثل للكويت يتراوح حجمها بين 50 و60 قدما.

وحول مدى إقبال الكويتيين في الوقت الحالي على امتلاك اليخوت الباهظة الثمن، يجيب كرم ان هناك اقبالا لكنه محصور في الطبقات الثرية، موضحا ان اليخوت التي يبلغ سعرها أكثر من مليون دينار تكون عادة أكبر من 70 قدما لهذا يقل الطلب عليها، خصوصا إنها تحتاج الى مراس كبيرة. ويضيف انه لا توجد جزر مؤهلة لاستقطاب أصحاب اليخوت الكبيرة، ولهذا يكون الطلب عليها قليلا، إلا إذا كان الملاك يحتاجون هذه القياسات للسفر خارج الكويت بيخوتهم. ويعود كرم الى ما قبل الأزمة الاقتصادية، حيث كان العملاء على استعداد لدفع مبالغ كبيرة للمرسى تصل الى 200 ألف دينار، لكنه يرى انه رغم التحسن بالمبيعات، الا انه في الوقت الحالي العملاء غير مستعدين لدفع هذه المبالغ، إضافة الى مبلغ اليخت المراد شراؤه.

20 ألف قارب بالكويت..20٪ منها يخوت غالية الثمن

10٪ نمو سنوي لمبيعات القوارب.. والعائلات تفضلها صغيرة ومتوسطة لقلة المراسي

قبل الأزمة كان العملاء مستعدين لدفع 200 ألف دينار للمرسى.. اليوم تبدلت الحال

إحدى المنظمات في معرض اليخوت الذي نُظم الأسبوع الماضي في مارينا السالمية (هاني عبدالله)

تنويه

يسرنا استقبال عملاءنا الكرام لتحديث بياناتهم خلال الفترة المسائية من الساعة 5:00 – 7:00 مساءً في فروعنا المصرفية التالية وذلك حتى تاريخ 17 فبراير 2014:

1- الرئيسي	23- الشامية
2- الجهراء	24- صباح الناصر
3- فهد الاحمد الصباح	25- الأندلس
4- الفحيحيل	26- حطين
5- السالمية	27- العديلية
6- الفيحاء	28- سلوى
7- الشعب	29- مبارك العبدالله
8- العارضية	30- عبدالله السالم
9- صبحان	31- عبدالله المبارك
10- صباح السالم	32- كيفان
11- خيطان	33- الأحمدي
12- الفنطاس	34- برج التحرير
13- الخالديه	35- اليرموك
14- بيان	36- الصباحية
15- الشويخ	37- جليب الشيوخ
16- القصر	38- برج بيتك
17- الرحاب	39- شارع عبدالله الاحمد
18- الروضة	40- الصليبية
19- الصليبيخات	41- غرناطة
20- قرطبة	42- ابوحليفة
21- مبارك الكبير	43- الظهر
22- القادسية	44- القبلة

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

kfh.com 180 3333